

صندوق ضمان الودائع البنكية

الموازنة



في 31 ديسمبر 2021

(بالدينار التونسي)

2020/12/31	2021/12/31	إيضاحات	
			الأصول
25 373 072	34 545 126	1	1- السيولة وما يعادل السيولة
384 682 060	397 466 700	2	2- توظيفات قصيرة المدى
49 223 528	46 818 868	3	3- المنخرطون والمدينون الآخرون
0	0		4- مبالغ للاستخلاص لأصول في التصفية
0	155 224 893	4	5- توظيفات طويلة المدى
0	0		6- القروض المضمونة الممنوحة للمنخرطين
199 902	136 654	5	7- الأصول الثابتة غير المادية والمادية
25 253	31 565	6	8- أصول أخرى
459 503 815	634 223 806		مجموع الأصول
			الخصوم
0	0		1- ديون التعويضات
8 553	7 508	7	2- مزودون وداائنون آخرون
0	0		3- قروض
61 185 974	44 900 293	8	4- خصوم أخرى
61 194 527	44 907 801		مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
5 000 000	5 000 000		1- رأس المال
0	0		2- الاحتياطات
0	0		3- أموال ذاتية أخرى
0	0		4- نتائج مؤجلة
393 309 288	584 316 005		5- مدخرات لأخطار التدخل
0	0		5- نتيجة السنة
398 309 288	589 316 005	9	مجموع الأموال الذاتية
459 503 815	634 223 806		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

صندوق ضمان الودائع البنكية

قائمة النتائج لسنة 2021



(بالدينار التونسي)

2020/12/311	2021/12/31	إيضاحات
		إيرادات الاستغلال
176 963 142	196 973 335	10 -1 مساهمة المنخرطين
29 144 439	32 712 770	11 -2 إيرادات التوظيفات الصافية
0	0	3- المنخرطون والمدينون الآخرون
206 107 581	229 686 105	مجموع إيرادات الاستغلال
		أعباء الاستغلال
0	0	4- أعباء التعويضات
0	0	5- تغير المدخرات ونتيجة إصلاح قيمة التوظيفات طويلة المدى
<82 057>	<57 167>	12 -6 إيرادات مالية صافية
731 082	1 021 766	13 -7 أعباء الأعوان
62 753	69 722	14 -8 مخصصات الاستهلاكات والمدخرات
1 090 468	1 089 524	15 -9 أعباء الاستغلال الأخرى
1 802 246	2 123 845	مجموع أعباء الاستغلال
204 305 335	227 562 261	نتيجة الاستغلال
8	1	10- أرباح عادية أخرى
0	0	11- خسائر عادية أخرى
204 305 343	227 562 262	نتيجة الأنشطة العادية قبل احتساب الأداء
		ضرائب على المربح ورؤوس الأموال المنقولة
51 016 697	33 661 073	16 -12 ضرائب على المربح
2 040 668	2 244 072	16 -13 المساهمة الاجتماعية التضامنية
47 755	650 401	17 -14 ضرائب على التوظيفات
151 200 223	191 006 716	نتيجة الأنشطة العادية بعد احتساب الأداء
0	0	15- العناصر الطارئة
151 200 223	191 006 716	النتيجة قبل المدخرات الفنية
<151 200 223>	<191 006 716>	18 -16 تغير المدخرات لمخاطر التدخل
0	0	النتيجة الصافية للسنة

صندوق ضمان الودائع البنكية

جدول التدفقات النقدية لسنة 2021



(بالدينار التونسي)

2020/12/31	2021/12/31	
		التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال
211 677 921	235 387 921	- المساهمة المقبوضة من المنخرطين
25 374 959	28 887 221	- مداخيل التوظيفات المقبوضة
0	0	-3- المنخرطون والمدينون الآخرون
<1 160 296>	<1 370 689>	- المبالغ المدفوعة للأعوان والمدينون الآخرون
<23 194 301>	<32 147 186>	- أداءات وضرائب مدفوعة (دون ضرائب على المربح)
0	0	- قروض مضمونة/ خلاص قروض مضمونة
<153 990 055>	<164 123 143>	- اقتناء/تفويت لتوظيفات قصيرة المدى
<67 075 963>	<57 454 978>	- ضرائب على المربح مدفوعة
<8 367 735>	9 179 146	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال
		التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الاستثمار
0	0	- اقتناء/تفويت لتوظيفات طويلة المدى
<32 793>	<7 092>	-2- مزودون ودائنون آخرون
<32 793>	<7 092>	التدفقات النقدية المخصصة لأنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل
0	0	-مقايض إصدار رأس المال
0	0	- إصدار قروض
0	0	- استخلاص قروض
0	0	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
<8 400 528>	9 172 054	تغير الخزينة
33 773 600	25 373 072	19 الخزينة في بداية السنة المحاسبية
25 373 072	34 545 126	الخزينة في نهاية السنة المحاسبية

بالقيمة الخام وحسابات الاستهلاكات والمدخرات ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية.

أهمّ الإيضاحات حول القوائم المالية

- تقسيم أعباء الاستغلال للصندوق حسب طبيعتها وتصنيف مداخيل التوظيفات والأعباء المالية ضمن العناصر المكونة لنتيجة الاستغلال، وذلك بحكم ارتباطها بطبيعة نشاط الصندوق

- إضافة نتيجة وسيطة وهي " النتيجة قبل المدخرات الفنية" تمّ عرضها بعد العناصر الخارقة للعادة، وهي تعبّر عن نتائج الصندوق قبل تكوين أو استرجاع المدخرات الفنية.

❖ طريقة احتساب وعرض المدخرات الفنية:

اعتمد صندوق ضمان الودائع البنكية على قاعدة محاسبية تقتضي تسجيل في تاريخ ختم سنة محاسبية معينة لمدخرات فنية تحت اسم "مدخرات لمخاطر التدخل" وهي تمثل استثناءا لمتطلبات المعيار المحاسبي عدد 14 المتعلق بالاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم. وترتكز هذه الطريقة على الخصائص التالية:

- تحتسب المدخرات لمخاطر التدخل على أساس فائض مجموع الإيرادات المحققة من طرف الصندوق بعد طرح مجموع الأعباء قبل تكوين المخصصات المتعلقة بهذه المدخرات.

- طريقة تقييم المدخرات لمخاطر التدخل تعتمد على فرضية أن مبلغ المساهمات والنتائج المالية تمثل تقريبا مبلغ المخاطر المضمونة من طرف الصندوق نظرا لإمكانية تعديل هذه المساهمات.

- تعرض المدخرات لمخاطر التدخل ضمن الأموال الذاتية للصندوق ويتم استرجاعها عند تدخل الصندوق، حيث إنّه طبقا للفصل 151 من القانون عدد 48 لسنة 2016 يتعين رصد كامل أرباح الصندوق في شكل احتياطات.

❖ إعداد وضبط القوائم المالية: تمّ إعداد القوائم

المالية لصندوق ضمان الودائع البنكية عملا بأحكام الفصل 37 من الأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 1 فيفري 2017 المتعلق بضبط قواعد تدخله وتنظيمه وتسييره، والذي يخوّل لهيئة المراقبة إدراج تعديلات على النظام المحاسبي للصندوق تأخذ بعين الاعتبار خصوصياته على أن يتمّ الحصول على ترخيص من وزير المالية،

وعلى هذا الأساس تمّ ضبط القوائم المالية من قبل هيئة المراقبة بالاعتماد على المبادئ العامة المنصوص عليها بالنظام المحاسبي للمؤسسات الصادر بالقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 مع إدخال بعض التعديلات التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات نشاط الصندوق، وذلك باستثناء طريقة احتساب وعرض المدخرات الفنية حيث تمّ الاستئناس بما هو معمول به بالتجارب المقارنة في انتظار ما سيتمّ إقراره من قبل وزارة المالية.

❖ عرض القوائم المالية: تمّ إدخال بعض

التعديلات على مستوى النماذج الخاصة بعرض القوائم المالية والمنصوص عليها بمعيار المحاسبة التونسي عدد 1، وذلك نظرا لخصوصيات صندوق ضمان الودائع البنكية حيث تمّ اعتماد التعديلات التالية:

- تصنيف الأصول والخصوم حسب طبيعتها من خلال ترتيب تنازلي للسيولة وللالتزامات المستحقة، عوضا عن تصنيفها كعناصر جارية وغير جارية،

- عرض بنود الأصول باعتماد القيمة المحاسبية الصافية. مع تقديم كل المعلومات الخاصة



UNION AUDIT TUNISIE

Société d'Expertise Comptable inscrite à l'OECD
67 Av Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 787 233 - Fax : 71 796 147
Email : uat@net.tn



INTERNATIONAL COMPANY FOR
CONSULTING AND AUDITING

Société d'Expertise Comptable inscrite à l'OECD
Cité les Jardins 1- Av Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 - Fax : 71 891 838
Email : administratif@icca.tn

نحن مستقلون عن الصندوق وفقا لمتطلبات معايير السلوك الأخلاقي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية وإننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسا لإبداء رأينا مع التحفظ التالي:

مثلا هو مبين بالإيضاح عدد2 والإيضاح عدد 4.3 من القوائم المالية (صفحتي 6 و10)، لم يتمكن الصندوق عند ختم الحسابات من تقدير قيمة الضمانات الممنوحة للمودعين وتكوين مدخرات فنية على هذا الأساس وذلك في غياب جرد كامل لجميع المودعين.

لذا و لغاية تقييم وعرض المدخرات الفنية المتعلقة بضمان تعويض المودعين، إعتد صندوق ضمان الودائع البنكية على قواعد محاسبية مختلفة في بعضها مع القواعد المنصوص عليها بالنظام المحاسبي للمؤسسات. حيث، خلافا لمتطلبات المعيار المحاسبي عدد 14 المتعلق بالإحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم، فإن هذه المدخرات تم تكوينها على أساس فائض مجموع الإيرادات المحققة من طرف الصندوق خلال السنة بعد خصم مجموع الأعباء قبل تكوين المخصصات المتعلقة بهذه المدخرات.

كما تم تمتيع هذه المدخرات خاصيات الاحتياطات و ذلك للأسباب المذكورة في الإيضاح عدد 02 و تم بالتالي عرضها ضمن الأموال الذاتية للصندوق تحت بند "مدخرات لمخاطر التدخل"

علاوة على ذلك، و مثلما هو مبين في الإيضاح عدد 02 المذكور أعلاه، تم ادخال بعض التحويلات على نماذج القوائم المالية المعروضة ضمن المعيار المحاسبي عدد01، وذلك للأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات نشاط الصندوق و عملياته المالية.

بالرغم من أنه من صلاحيات هيئة المراقبة ادراج تعديلات على النظام المحاسبي للصندوق للأخذ بعين الاعتبار لخصوصياته، إلا أن صحة هذه الاستثناءات و التعديلات تبقى مشروطة بتنقيح بعض أحكام القانون عدد48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 مثلما تم اقتراحه من قبل محافظ البنك المركزي التونسي حسب مکتوب تم توجيهه

التقرير العام لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

السادة أعضاء هيئة المراقبة

لصندوق ضمان الودائع البنكية

إ-تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات المزدوجة التي أسندت لنا من طرف هيئة المراقبة المنعقدة في 8 أبريل 2021، قمنا بتدقيق القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع البنكية المختومة في 31 ديسمبر 2021، والتي تتكون من الموازنة و قائمة النتائج و جدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للمبادئ و القواعد المحاسبية الهامة.

إن القوائم المالية لسنة 2021 تبرز مجموعا صافيا للموازنة بمبلغ 634.223.806 دينار ونتيجة إيجابية قبل المدخرات لمخاطر التدخل بمبلغ 191.007.716 دينار ونتيجة صافية لاشئ.

برأينا، وبإستثناء التحفظ المذكور بالفقرة "أساس الرأي بتحفظ" فإن القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع البنكية والمصاحبة لهذا التقرير صحيحة وصادقة وتعبّر بصفة وافية من كافة الجوانب الجوهرية، عن وضعيته المالية و عن نتائج أعماله وعن تدفقاته النقدية للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2021 وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي بتحفظ

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة "مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية".

عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق باستمرارية الاستغلال واستخدام أساس إستمرارية الاستغلال المحاسبي، ما لم تنوي هيئة المراقبة تصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو لا يوجد بديلا واقعيًا غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على عملية التقارير المالية.

6- مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية سيكشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستعملي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية، نقوم بممارسة الإجهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة

الى وزير المالية بتاريخ 5 جوان 2020، من ناحية، و الحصول على ترخيص وزير المالية طبقاً لمقتضيات الفصل 37 من الأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في غرة فيفري 2017 من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن رأياً خاصاً بمحاسبة صندوق ضمان الودائع البنكية هو بصدد القيام بإجراءات المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني للمحاسبة و بعد المصادقة عليه سوف يمثل هذا الرأي الإطار المرجعي لمحاسبة الصندوق.

3- فقرة ملاحظة

نلفت الانتباه إلى ما جاء في الإيضاح عدد 20 من القوائم المالية "احتمالات لاحقة لتاريخ الختم" المتعلق بالإعلام الواصل من البنك المركزي التونسي بتاريخ 2022/02/28 المتعلق بتوقيف دفع البنك الفرنسي التونسي.

وقد شرع صندوق ضمان الودائع البنكية بعويض المودعين في هذا البنك بمبلغ جملي يقدر ب 11,5 مليون دينار.

هذه الملاحظة ليس لها تأثيراً على رأينا المعروض سابقاً.

4- تقرير التصرف السنوي

إن المدير العام مسؤول عن إعداد تقرير التصرف السنوي . هذا التقرير تقع المصادقة عليه من طرف هيئة المراقبة . إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات المعروضة في هذا التقرير وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها. طبقاً للفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التأكد من مدى تطابق المعلومات حول الوضعية المالية وحسابات الصندوق المعروضة في تقرير التصرف مع المعلومات المذكورة ضمن القوائم المالية. وأنه ليس لنا ملاحظات حول ذلك.

5- مسؤوليات الإدارة و الأشخاص المسؤولين عن

الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة التونسية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكّنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على إستمرارية الاستغلال والإفصاح،

II-تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

1-نجاعة نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بفحص نظام الرقابة الداخلية. وتم تقديم ملاحظتنا وتوصياتنا المتعلقة بالإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية إلى هيئة المراقبة ضمن تقرير منفرد. وتجدر الإشارة إلى أن فحصنا لنظام الرقابة الداخلية الخاص بمعالجة المعلومات المحاسبية وإعداد وعرض القوائم المالية لم يبرز نقائص جوهرية من شأنها أن تؤثر على رأينا حول القوائم المالية.

تونس في 2022/03/15

مر اقي الحسابات

عن الشركة العالمية
للاستشارة والتدقيق
أنيس السماوي

عن اتحاد المراجعة التونسي
عبد اللطيف عباس



حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الصندوق.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية الاستغلال، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على إستمرارية الاستغلال كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا.

إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الصندوق على الإستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.